# قانون فصل الموظف متعاطي المخدرات بطيح بـ 6500 عامل بعد فحص 1.5 مليون.. عقوبة تقطع أرزاق آلاف الأسر بدلا من التقويم والعلاج

الثلاثاء 25 أغسطس 2026 10:00 م

يكشف تطبيق القـانون رقم 73 لسنة 2021 داخل الجهاز الإداري للدولة والمؤسـسات المشـمولة به في مصـر، بعد إخضاع نحو 1.5 مليون عامل لتحاليل الكشف عن المخدرات، عن فصل 6500 موظف، في حصيلة تثير تساؤلات واسعة حول كلفة العقوبة على العامل وأسرته.

ولا تنفي خطورة تعاطي المخدرات في المرافق العامة، لكن تحويل فقدان الوظيفة إلى النتيجة الأشد حضورًا يترك آلاف الأسر أمام صدمة اجتماعية واقتصادية؛ إذ يفقد العائل دخله وسمعته وفرصه في بدء حياة مستقرة، بينما تتراجع مساحة العلاج والتأهيل.

## فصل يضرب الأسر

ويفترض القانون أن حمايـة المواطنين من العامل الذي قد يؤدي وظيفته تحت تأثير المخدرات أولوية واجبة، خاصة في المرافق التي ترتبط بالنقل والصحة والتعليم والخدمات العامة، وهي غاية لا ينبغي أن تكون محل خلاف.

غير أن حمايـة المرفق لا تتحقق بمجرد نقل المشـكلة من موقع العمل إلى البيت، لأن العامل المفصول لا يختفي من المجتمع، بل قد ينتقل من دائرة الوظيفة والرقابة إلى دائرة الفقر والعزلة والوصم.

وتتضـاعف الأزمـة عنـدما يكون العامل مسؤولًا عن أطفال أو والـدين أو التزامات سـكن وعلاج، فتتحول نتيجـة التحليل إلى عقوبـة جماعية تمس أفرادًا لم يرتكبوا فعلًا ولم يملكوا وسيلة لحماية مصدر دخلهم.

كما أن الفصل يهدد الاسـتقرار النفسـي للعامل، خصوصًا إذا كان يحتاج إلى علاج من الإدمان أو يعاني اضـطرابًا نفسيًا أو يتناول دواءً مزمنًا، لأن الخوف من الفضيحة قد يدفعه إلى إخفاء المشكلة بدل طلب المساعدة.

ويؤكـد الـدكتور عمرو عثمان، مسـاعـد وزيرة التضامن ومـدير صـندوق مكافحـة وعلاج الإدمان والتعاطي، أن فلسـفة القانون ترتبط بحماية الخدمة العامة من العمل تحت تأثير المواد المخدرة، وهو هدف مشروع لا يبرر تجاهل تبعات التنفيذ الاجتماعية.

لكن الفارق كبير بين ردع موظف يهدد حياة الآخرين، وبين معاملة كل حالة إيجابية باعتبارها ملفًا منتهيًا لا يسـتحق بحث الظروف الصحية أو السلوكية أو المهنية التي أحاطت بها.

وبالتالي، فإن العقوبـة التي تقطع الراتب قبل توفير طريق علاجي حقيقي تخلق خطرًا جديدًا: موظف مريض أو متعاطٍ يفقد مورد حياته، ثم يُترك وحيدًا أمام احتمالات الانتكاس والديون والتفكك الأسري.

كما أن وصم المفصول بوصفه «متعاطيًا» يلاحقه بعد مغادرة وظيفته، وقد يحرمه من فرصة عمل جديدة أو يعرّض أسرته للتنمر الاجتماعي، رغم أن العلاج والتعافي يفترضان بيئة تحفظ الكرامة لا تسحقها.

## تحليل يهدد العدالة

ويبـدأ الإجراء بعينـة اسـتدلالية مفاجئـة، ثم تُحال النتيجـة الإيجابيـة إلى تحليل توكيدي في الجهات المختصة، ما يعني أن نتيجة الفحص الأول ليست وحدها، قانونيًا، أساسًا كافيًا لإنهاء الخدمة.

غير أن العامل يواجه خلال الفترة الفاصـلة بين العيّنـة الاسـتدلالية والنتيجـة النهائية وقفًا عن العمل وخصم نصف أجره، وهي مدة قد تتحول إلى ضائقة قاسية للأسر محدودة الدخل قبل صدور الحسم الطبي.

ويفرض ذلك ضـرورة أن تكون إجراءات التحليل واضـحة ومعلنـة للعامل، وأن يُمكّن من إثبات ما يتناوله من أدويـة بوصـفات طبية معتمدة، حتى لا يُعامل المريض كمتهم بسبب تفاعل دوائي محتمل.

ويشـير الـدكتور مختار رمضان، مدير عام القضايا بصـندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي، إلى أن القانون يسـتهدف جهات تقدم خدمات مباشرة للجمهور، بما يضع سلامة الخدمة في قلب التطبيق لا مجرد زيادة أعداد المفصولين.

لكن توسـيع نطاق الفحص لا يعفي الجهات المنفـذة من واجب التـدقيق، فكل خطأ في توثيق العينـة أو معايرة الجهاز أو تفسـير النتيجـة قد يكلّف إنسانًا وظيفته وسمعته واستقرار أسرته.

ولذلك، لا تكفي عبارة «التحليل التوكيدي» وحدها لتبديد القلق، ما لم تصاحبها ضمانات عملية لسلامة سلسلة حفظ العينة، وحق العامل في الاطلاع على الإجراءات، ووسيلة تظلم فعالة وسريعة.

كما أن السـرعة في العقوبة قد تصـبح خصـمًا من العدالة إذا لم يُفصل بوضوح بين التعاطي الفعلي وبين أثر دواء علاجي، أو بين حالة تحتاج تدخلًا صحيًا وحالة تشكل خطرًا مباشرًا أثناء العمل.

وفي هذا السـياق، تصـبح الشـفافية ضـرورة وليست ترفًا: كم نتيجة اسـتدلالية ثبت عدم صـحتها بعد التحليل التوكيدي؟ وكم عاملًا أعيد إلى عمله؟ وأين تُنشر هذه البيانات ليُقاس عدل التطبيق؟

## العلاج قبل العقوبة

وتكشف الحصـيلة المعلنة، البالغة 6500 مفصول، أن النقاش لا يتعلق بحالات فرديـة متفرقـة، بل بأثر واسع يسـتدعي مراجعة جدية لما إذا كانت الدولة تملك طاقة علاج وتأهيل توازي صرامة الفصل.

فالعلاـج ليس مكافـأة للمتعـاطي ولاـ تساهلًا مـع الخطر، بـل وسـيلة لحمايـة المجتمـع من عودة المشـكلة في صورة أشـد قسوة؛ إذ يظل الموظف بعد فصله مواطنًا يحتاج إلى رعاية وفرصة للاندماج.

وترى المحاميـة عزيزة الطويـل، عضـو هيئـة الـدفاع في الطعن الدسـتوري المتعلق بالقـانون، أن ملف الفصـل يـثير أسـئلة قانونيـة تتصـل بضمانات الدفاع والحق في العمل، وهي أسئلة لا يجب التعامل معها باعتبارها اعتراضًا على مكافحة المخدرات.

كما أن حق العامل في معرفة نتيجة تحليله وتقديم دفاعه وتفسير أدويته والطعن على الإجراء لا يناقض سلامة المرافق، بل يمنح القرار النهائي قوة قانونية وأخلاقية تحميه من الشك.

ومن ثم، فإن التدرج المنضبط في التعامل مع الحالات غير الخطرة، عبر الإحالة للعلاج والمتابعة والاختبارات الدورية، قد يحقق حماية المرفق دون أن يحول كل نتيجة إيجابية إلى حكم اقتصادي على الأسرة.

ويحتاج التطبيق كذلك إلى فصل واضح بين العامل الذي يثبت أداؤه لعمله تحت تأثير المخدر، وبين شخص تظهر عينته إيجابية ثم يثبت أنه ملتزم بعلاج طبي أو يحتاج برنامج تأهيل بإشراف متخصص.

وعلاوة على ذلك، فإن الكشف المبكر يفقد قيمته إذا صار العامل يخشى منه أكثر مما يثق فيه؛ لأن الخوف سيدفع البعض إلى تجنب العلاج أو إخفاء المشكلة أو الانسحاب من العمل قبل الوصول إلى حل صحي.

وتبقى المعضلة الحقيقية في أن القانون يرفع شعار حماية الناس من الخطر، لكنه قد ينتج خطرًا اجتماعيًا موازيًا إذا عالج الإدمان بالفصل فقط، من دون ضمانات تحقيق عادلة ومسار علاجي متاح وفرصة حقيقية للتعافي.

**تقارير**

خصم 50% على مونوريل شرق النيل يكشف أزمة التسعير وضعف إقبال محدودي الدخل
الجمعة 22 مايو 2026 06:30 م

**تقارير**

استغاثة عاجلة لإنقاذ حياة الدكتورة شيرين شوقي المعتقلة بسجن العاشر من رمضان
الأربعاء 15 أبريل 2026 11:00 م

## مقالات متعلقة

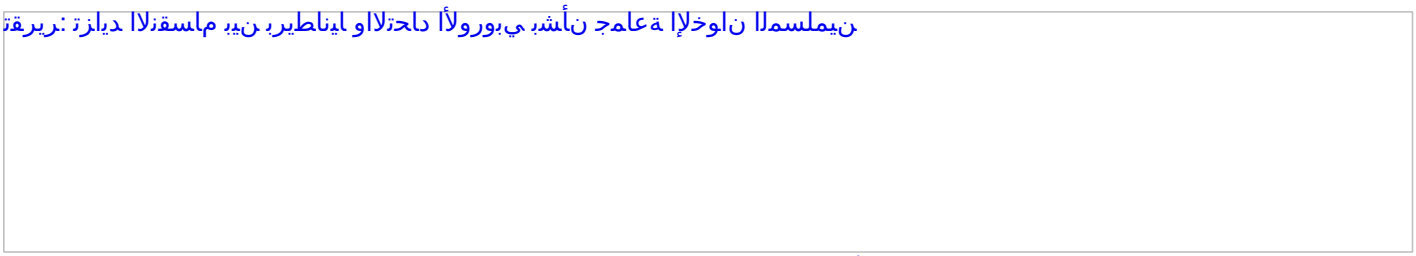

تقرير: تزايد الانقسام بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي بشأن جماعة الإخوان المسلمين

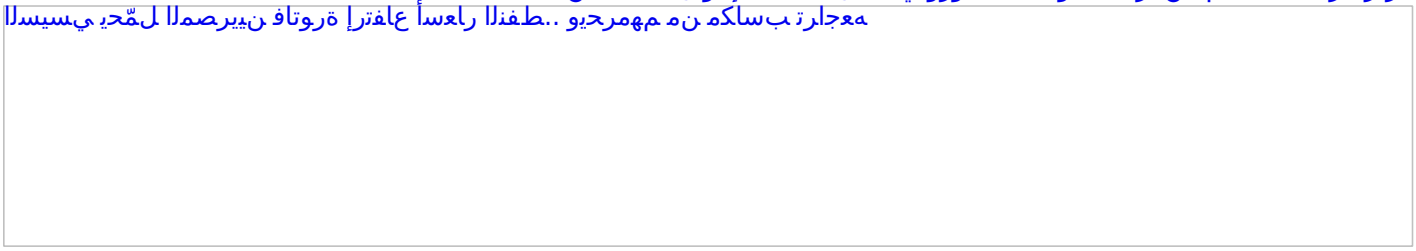

السيسي يحمّل المصريين فاتورة إرتفاع أسعار النفط.. ويحرمهم من مكاسب تراجعه

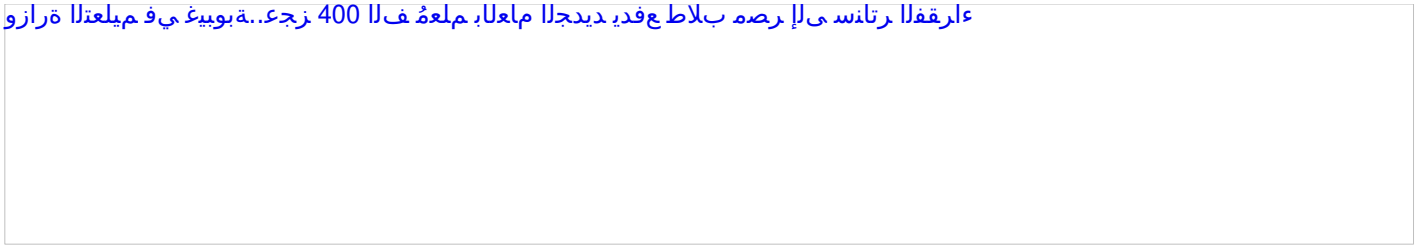

وزارة التعليم في غيبوبة..عجز 400 ألف مُعلم بالعام الجديد يدفع طلاب مصر إلى سناتر الفقراء

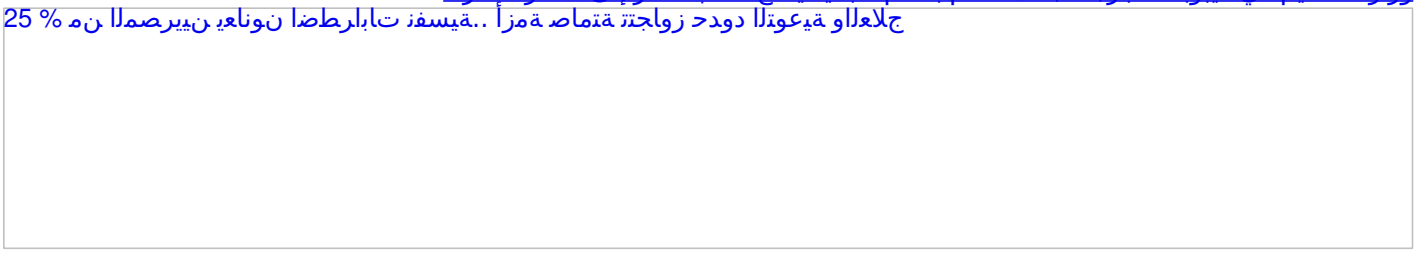

25 % من المصريين يعانون اضطرابات نفسية.. أزمة صامتة تتجاوز حدود التوعية والعلاج




إشترك
ادخل بريدك الإلكتروني
جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2026 ©